



PROVISIONAL

A/35/PV.79  
3 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد فون فيشمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

— اعلان عقد الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح [ ٣٦ ]

( أ ) تقرير اللجنة الأولى

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة

— استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية  
المباشرة [ ٤٤ ]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة  
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room A-3550, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من

المحضر .

80-62469/A

١ ( أ )

( ج ) الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح  
تقرير اللجنة الأولى ( الجزء الأول )  
تقرير اللجنة الخامسة

— قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف [ ٢٤ ]

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠ / ٤٥البندان ٣٦ ، ٤٤ ( ج ) من جدول الأعمال

اعلان عقد الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح :

( أ ) تقرير اللجنة الأولى (A/35/664 و Corr.1)

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/671)

استعراهن تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة :

( أ ) تقرير اللجنة الأولى (الجزء الأول) (A/35/665)

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/672)

السيد كسميل (سورينام) ، مقرر اللجنة الأولى ، قدم تقريرا اللجنة الأولى (A/35/664)

و Corr.1 و A/35/665) ثم تحدث كما يلي :

السيد كسميل (سورينام) مقرر اللجنة الأولى (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن

أقدم الى الجمعية العامة اليوم تقريرا اللجنة الأولى ، الأول يتعلق بالبند ٣٦ الخاص باعلان عقد الثمانينات عقدا ثانيا لنزع السلاح والثاني يتعلق بالبند ٤٤ ( ج ) الخاص باللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ان هذين التقريرين مقدمان بشكل منفصل وذلك للحاجة الملحة لاتخاذ قرار من قبل الجمعية العامة يسمح باتخاذ قرارات أخرى تتعلق بتنظيم أعمال اللجنة التحضيرية .

ان النص المتفق عليه للاعلان وارد الآن في مرفق مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الأولى في الوثيقة A/35/664 . ان الاعلان المعروض على الجمعية العامة لاعتماد ، سوف يوفر اطارا لأنشطة نزع السلاح خلال المقدم . وقد تم اعتماده بتوافق الآراء وبالتالي فهو يتضمن آمال وتطلعات المجتمع الدولي .

والجزء الأول من تقرير اللجنة الاولى بشأن البند ٤٤ من جدول الأعمال المعنون " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة " معروض اليوم في الوثيقة A/35/665 ويتعلق بانشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح وفقا للقرار ٣٣ / ٧١ ح ا . القسم الثالث في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، الذي تقرر فيه الجمعية عقد دورة استثنائية ثانية تكرس لنزع السلاح في ١٩٨٢ ، وان تنشأ في دورتها الخامسة والثلاثين لجنة تحضيرية .

ان مشروع القرار الذي توصي به اللجنة الاولى في الفقرة ٨ من التقرير حول هذه المسألة قد تم اعتماده في اللجنة دون تصويت . وبالإشارة الى الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار ، أود أن أذكر بأن رقم ال ٧٨ عضوا جاء نتيجة للمشاورات المكثفة بين مختلف المجموعات الإقليمية وهي المشاورات التي دعا اليها رئيس اللجنة الاولى ، ان هذه المشاورات كانت ضرورية وذلك للسماح لعدد كبير من الدول بالمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية ، وكذلك كان علينا أن ننظر في ان يكون حجم هذه اللجنة معقولا . اما التوزيع الجغرافي للمقاعد الذي تم الاتفاق عليه فهو كما يلي : ١٩ مقعدا لافريقيا ، ١٦ مقعدا لآسيا ، ١٥ مقعدا لأمريكا اللاتينية ، ١٠ مقاعد لأوروبا الشرقية ، ١٨ مقعدا لأوروبا الغربية ودول أخرى .

ان توافق الآراء بشأن حجم اللجنة التحضيرية ، تم التوصل اليه على أساس الفهم الواضح بأن عملها سوف يتيح مشاركة كافة الوفود المعنية ، ولكن حق التصويت سوف يكون قاصرا على الأعضاء المعينين .

ومن المفهوم أيضا ، آخذين في الاعتبار الممارسات التي وضعتها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، انه يجب بذل كافة الجهود من أجل التوصل الى القرارات بتوافق الآراء وبالإضافة الى ذلك ، أود أن ألفت الانتباه الى الفقرة ٥ من المنطوق ، والتي ترجو من اللجنة التحضيرية بعد أن يتم تعيينها من قبل رئيس الجمعية العامة أن تعقد دورة تنظيمية قصيرة قبل نهاية الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، بقصد القيام بتحديد مواعيد دوراتها الموضوعية .

ولهذا السبب تقدم اللجنة الاولى اليوم الجزء الاول من تقريرها حول البند ٤٤ من جدول الأعمال . ان تقريراً آخر حول البند ٤٤ من جدول الأعمال والتقارير الأخرى للجنة الاولى سوف تقدم للجمعية العامة في مرحلة لاحقة .

وفيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاولى بشأن انشاء اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، أود أن أشير أن اللجنة الاولى كانت تمي تماماً الحدود القائمة فيما يتعلق بتوفير محاضر موجزة وذلك بالنسبة للمهيئات الفرعية للجمعية العامة ، ولكنها رأت انه بالنظر لأهمية الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية فانه لا بد من أن يكون هناك استثناءاً لهذه الحالة بالذات . ومن ثم فان طلب المحاضر الموجزة الوارد في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار قد قدمته اللجنة الاولى استناداً لهذه الاعتبارات التي ذكرتها .

ونياًبة عن اللجنة الاولى أود أن أوصي الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي قدمته لكم توا .

عملاً بالمادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقريرى اللجنة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف الوفود فيما يتعلق بمختلف توصيات اللجنة الاولى كانت واضحة في اللجنة ومشار إليها في المحاضر الرسمية . واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقاً للمقرر ٣٤ / ١٠٤ وافقت الجمعية العامة على أنه :

” عندما ينظر في مشروع قرار في لجنة رئيسية وفي الجلسة العامة ، فيجب على الوفود ، قدر الامكان ، ان تعزل تصويتها مرة واحدة ، اما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، الا اذا كان تصويت هذه الوفود في الجلسة العامة يختلف عن تصويتها في اللجنة ” .

وأود كذلك أن أذكر السادة الأعضاء بأنه وفقاً للمقرر ٣٤ / ١٠٤ فان تعليل التصويت يجب الا يزيد على عشر دقائق ويجب أن تدلي به الوفود من مقاعدها .

والآن سوف ننظر في تقرير اللجنة الأولى ، حول البند ٣٦ من جدول الأعمال المعنون

” اعلان عقد الثمانينات عقداً ثانياً لنزع السلاح ” وهو وارد في الوثيقة A/35/664 and Corr.1

والآن سوف تتخذ الجمعية قرارا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الاولى من الفقرة ٤ من تقريرها في الوثيقة ( A/35/664 ) . وتقرير اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/671 . لقد اعتمدت اللجنة مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد ١ ؟  
اعتمد مشروع القرار ( قرار ٣٥ / ٤٦ ) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٣٦ من جدول الأعمال .

ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الاولى حول البند ٤٤ ( ج ) من جدول الأعمال المعنون " استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة : " الاعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " وهذا التقرير وارد في الوثيقة A/35/665 .  
والآن اعطي الكلمة للسيد مندوب البرتغال الذي طلب الكلمة تعليلا لتصويته قبل التصويت .

السيد فوتشر برييرا (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث باعتباري رئيسا لمجموعة دول اوروبا الغربية ودول أخرى لشهر كانون الاول / ديسمبر ، وذلك لكي أوضح موقف هذه المجموعة فيما يتعلق بانشاء اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية لنزع السلاح .  
فمن المعروف أن مجموعة دول اوروبا الغربية ودول أخرى ، ترى ان اللجنة التحضيرية المشار اليها كان يجب أن تشكل كلجنة جامعة للجمعية العامة ، بما يتمشى مع النتائج التي تم التوصل اليها في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وبصفة خاصة في الفقرة ٢٨ من الوثيقة الختامية .

لذلك فان مجموعة اوروبا الغربية ودول أخرى أوضحت تماما بأنها ترى أن تحديد مشاركة الدول الأعضاء وقصره على عدد معين ، يكون مقبولا فقط طالما أن ذلك لا يحرم اية دولة يهمها الاشتراك في أعمال تلك اللجنة من القيام بذلك . ولكن استجابة للجهود المقنعة التي بذلها

رئيس اللجنة الاولي السيد السفير نايق من باكستان ، ومقدرته الكبيرة وحسن نيته تمكنا من التوصل الى حل توفيقى ، وقد وافقت مجموعة اوروبا الغربية ودول أخرى على أن يقتصر عدد اعضاء اللجنة التحضيرية على ٧٨ عضوا ، من بينهم ١٨ عضوا من أعضاء هذه المجموعة . ولقد اضطر هذا بعض الدول من مجموعة دول أوروبا الغربية كانت تود المشاركة في مداوات اللجنة ، الى أن تصرف النظر عن هذه الرغبة ، وذلك بهدف تسهيل عملية انشاء هذه اللجنة . وباسم هذه الدول فاننسي أود أن أوضح انها قد سحبت ترشيحها بمفهوم ان كافة القرارات التي سوف تتوصل اليها اللجنة التحضيرية ستكون بتوافق الآراء . وأود أن أؤكد على أن المجموعة ككل تؤيد هذا الموقف ، وسوف تستمر في بذل كل ما في وسعها من أجل العمل بموجب قاعدة توافق الآراء في اللجنة التحضيرية نفسها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو السادة الممثلين الآن كي يوجهوا

اهتمامهم الى مشروع القرار الموصى به من قبل اللجنة الاولي في الفقرة ٨ من تقريرها A/35/665  
تقرير اللجنة الخامسة فيما يتعلق بالآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا وارد في الوثيقة A/35/672 .

وفيما يتعلق بتوصيات اللجنة الأولى الواردة في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، التي أشار اليها المقرر آنفا ، فإن اللجنة الخامسة تحيل الجمعية علما في الفقرة الخامسة من تقريرها بأن توفير المحاضر الموجزة للجنة التحضيرية يتطلب موافقة الجمعية واستثناء صريحها من القرار رقم ١٠ / ٣٥ (باء) بتاريخ ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

على افتراض أن اللجنة التحضيرية سوف يتم انشاؤها ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على إعادة النظر في قائمة الاستثناءات المنصوص عليها في القرار ١٠ / ٣٥ (باء) وأن تقرر أن تضيف الي تلك القائمة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعرض الآن على الجمعية العامة توصية اللجنة الأولى

في الفقرة الثامنة من الوثيقة (A/35/665) .

لقد اعتمد مشروع القرار في اللجنة دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترفب

في أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار رقم ٤٧ / ٣٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة الأولى من منطوق القرار الذي أعتمد توا ،

تقرر الجمعية العامة إنشاء لجنة تحضيرية للدورة الاستثنائية الثانية للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح مشكلة من ثمانية وسبعين عضوا يعينهم رئيس الجمعية العامة على أساس التوزيع الجغرافي

العادل .

وبالاستناد الى المشاورات التي جرت في اللجنة الأولى ، فاني هنا أعين الدول التالية

لتكون أعضاء في اللجنة التحضيرية : الجزائر ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،

بنغلاديش ، بلجيكا ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، كندا ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

الدانمرك ، أكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، أندونيسيا ، ايران ،



العراق ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، أسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، تونس ، تركيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فنزويلا ، يوفوسلافيا ، زانير وزامبيا .

وفي هذا الصدد ، فقد أحاطت علما بأنه كان مفهوما في اللجنة الأولى أن أية دولة عضو سوف يكون من حقها أن تسهم في أعمال اللجنة التحضيرية بنفس الشروط التي تم وضعها للجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت دراستها للبند ٤٤ ( ج ) .

#### مواصلة نفاذ البند ٢٤ من جدول الأعمال

قضية فلسطين : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف  
(A/35/35) .

السيد نيامدو ( منغوليا ) ( الكلمة بالروسية ) : ان الجمعية العامة تنظر اليوم واحدا من أكثر بنود جدول الأعمال أهمية وهو : " قضية فلسطين " ، التي تعتبر جوهر أية تسوية عادلة وشاملة لنزاع الشرق الأوسط . بمجمله . ان عدم التوصل الى حل لهذا الموضوع سبب قلقا بين أولئك الذين يودون ضمان السلم والأمن الدوليين .

لقد بذلت جهود كبيرة لحل أزمة الشرق الأوسط ، التي تعد تهديدا خطيرا للسلام العالمي والأمن ، ولكن الموقف السائد في الوقت الحاضر في تلك المنطقة لا زال متفجرا سواء بالنسبة لدول المنطقة أو بالنسبة للوضع الدولي ، الذي تدهور بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة .

ان موقفنا المبدئي بالنسبة للوضع في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة قضية فلسطين ، قائم على هدف القضاء على جذور النزاع في المنطقة . وفي رأى وفدي أن العناصر الأساسية لتسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط هي : الانسحاب التام وفير المشروعا للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي

العربية المحتلة في ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية فيم القابلة للتصرف ، بما فيها حقه في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة وأن يقيم دولته المستقلة . وكذلك ضمان الوجود الآمن والتأور لجميع دول تلك المنطقة .

ان حكومة وشعب جمهورية منغوليا الشعبية - كما كانا في الماضي - مقتنعان تماما بأن سلاما شاملا وعادلا في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون تنفيذ العناصر الأساسية التي ذكرتها تسوا . ولذلك ، فاننا سوف نستمر في الاصرار على تنفيذ تلك العناصر في حل هذه المشكلة المعقدة والحادة في أيامنا هذه ، والتي تتألب اتباع منهج أساسي وحاسم .

وفي ضوء ذلك ، فاننا رفضنا منذ البداية ، وما زلنا نرفض محاولة اسرائيل ومصر والولايات المتحدة ، لحل نزاع الشرق الأوسط عن طريق ابرام صفقة منفردة . ان اتفاقيات كامب ديفيد تتعارض مع مصالح الشعوب العربية ، حيث أنها أبرمت دون اشتراك جميع الأطراف المعنية ، وحيث أنها تخالف المقررات والقرارات المعتمدة من قبل الأمم المتحدة بشأن مشكلة الشرق الأوسط .

ان المجتمع الدولي يدين اتفاقيات كامب ديفيد على أنها اتفاقية استسلامية أمام الامبريالية والصهيونية وعلى أنها خيانة للمصالح العربية . واننا نشاطر هذا الرأي نظرا الى أن اتفاقيات كامب ديفيد تصبو الى هدف محدد ، وهو احاق الضرر بالشعوب العربية وتقويض الوحدة العربية . ولقد أثبتت لنا الحقائق أن الاتفاقيات المنفصلة لم تتمكن من حل هذه المشكلة فحسب ، وانما خلقت عقبات جديدة على طريق تحقيق السلم الحقيقي في الشرق الأوسط .

ان جميع الوفود التي أخذت الكلمة هنا ، قد توصلت في التحليل النهائي الى طرح سؤال محدد وهو : لمانا تزدرى اسرائيل قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي ؟ ان الأغلبية الساحقة للوفود قد اتفقت على القول بأن اسرائيل تستند الى مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، تلك المساعدات التي تقدم في أشكال متنوعة والتي تسمح بمواصلة سياسة عدم الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فضلا عن ذلك ، فان اسرائيل تواصل تطبيق سياسة التوسع ضد البلدان العربية المجاورة ، والدليل على ذلك أعمال العدوان المتزايدة التي ترتكبها اسرائيل ضد لبنان .

ان حكومة جمهورية منغوليا تدين هذه الأعمال بكل شدة وتؤيد المطالب المشروعة للمجتمع الدولي بانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية من جنوب لبنان .

ولقد وضحت سياسات اسرائيل التوسعية ضد البلدان العربية في القرار الذي اتخذته الكنيسة باعلان مدينة القدس "عاصمة أبدية غير قابلة للتقسيم" لاسرائيل . ان هذه الأعمال الاجرامية التي ارتكبتها اسرائيل ، تعد انتهاكا للقانون الدولي وقرارات منظمة الأمم المتحدة التي تطلب من تل أبيب التخلي عن مثل هذه الاجراءات التي تؤثر على طابع ومركز مدينة القدس .

ان حكومة منغوليا ترى أنه من الضروري ، التأكيد على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع باقي الأطراف المعنية وفقا لجميع القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ، في الجهود والمناقشات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط التي تتم تحت اشراف الأمم المتحدة ، وهذا يعد شرطا مسبقا لأية تسوية عادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط . واننا نعتقد أن الفلسطينيين ، شأنهم في ذلك شأن أي شعب آخر ، لهم الحق في التصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ان الشعب الفلسطيني يحظى بتأييد

واسع النطاق من قبل بلدان المجتمع الاشتراكي وبلدان عدم الانحياز وجميع القوى التقدمية في العالم. ومن دواعي التفاؤل أن نلاحظ أنه يوماً بعد يوم ، تزداد هيبية منظمة التحرير الفلسطينية بصفتهـا الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ان شعب وحكومة منفوليا ، يعلنان مرة أخرى تضامنها مع الشعب الفلسطيني المناضل من أجل الحرية والاستقلال .

وقد قامت الجمعية العامة مؤخرًا في دورتها الاستثنائية الطارئة السابعة باعتماد قرار يدعو اسرائيل الى الانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى التي احتلت منذ حزيران /يونيه ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، كما أن هذا القرار يحث اسرائيل على وجوب بدء هذا الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة قبل ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ . ان المهلة التي حددها هذا القرار قد انتهت ، ومع ذلك فان اسرائيل لم تنفذ أحكام هذا القرار للجمعية العامة ، وانما اتخذت اجراءات ضد الشعب العربي الفلسطيني وتوسعت في اقامة مستوطناتها في الأراضي العربية .

ان وفد منفوليا مقتنع تماما بأن اجراءات حاسمة من قبل المجتمع الدولي ، سوف تضغط على اسرائيل لتنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن .

واننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير حاسمة بصورة أكبر ضد اسرائيل ، بما في ذلك فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد فان وفد بلادى يود أن يشير الى الفقرة ١٣ من منطوق القرار الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة ، والتي تقول بأن الجمعية العامة :

" تطلب من مجلس الأمن ، في حالة عدم تنفيذ اسرائيل للقرار الحالي ، أن يجتمع

ليبحث الموقف واعتماد تدابير فعّالة وفقا للفصل السابع من الميثاق " .

السيد كوه (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : ان المسألة الفلسطينية هي لسبب النزاع العربي الاسرائيلي ، وانني أقول ذلك لأن النزاع بدأ عندما قسمت فلسطين التي كانت تحت الانتداب وتم انشاء دولة اسرائيل . ونتيجة لهذين الحدثين قامت أربع حروب بين العرب واسرائيل وفي الامكان أن نفترض انه في حالة التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية ، فانه يمكن للسلام أن يسود في الشرق الأوسط .

ان الأمم المتحدة قد اعتمدت في السنوات الماضية عددا من القرارات التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وفي الاستقلال الوطني والسيادة . ان وفد بلادي قد أيد هذه القرارات ، وهو يعتقد أيضا ان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) يوفّر أفضل أساس لتسوية هذا النزاع عن طريق المفاوضات .

ان وفد بلادي يرى ان حلا عادلا للمسألة الفلسطينية يجب في نفس الوقت أن يحمي حقوق الفلسطينيين وأن يحفظ الحقوق المشروعة لدولة اسرائيل . وفي هذا الصدد نود أن نقترح أن يكون هناك اعتراف متبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ومما يشجع اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على التحرك في هذا الاتجاه ، أن يقوم المجتمع الدولي بحثهما على اتباع منهج التوافق والتكيف المتبادل . ان الذين يحثون اسرائيل على ألا تجرى أي حوار مع منظمة التحرير ، لا يساعدون في عملية التوفيق المتبادل . ومن ناحية أخرى فان الدول العربية التي تواصل نكرانها لحقوق دولة اسرائيل في الوجود والتي تهدد " بالقاء اليهود في البحر " لا تساعد أيضا قضية السلام . ولذلك سوف أختتم بياني الموجز بتوجيه نداء الى كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لكي تعترف كل منهما بحقوق الأخرى .

السيد كوماتينا (يوغوسلافيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي عقدت منذ أقل من خمسة أشهر مضت ، قد أكدت مجددا ان تحقيق الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والعودة الى دياره ، يشكل جوهر أزمة الشرق الأوسط ، ودون ايجاد حل لهذه الأزمة فلا يمكن تصور اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة . ان هذه الرسالة الواضحة التي يمكن وصفها بالرسالة المثيرة ، قد فهمها وصادق عليها المجتمع الدولي بكامله تقريبا ، وكانت هناك رسالة أخرى واضحة صدرت عن

الدورة الاستثنائية الطارئة تجسدت في موقف فحواه ان منظمة التحرير وحدها هي التي تمثل الشعب الفلسطيني ، وانه لا يمكن تحقيق تسوية شاملة ودائمة الا اذا شاركت منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة في جميع المناقشات والمؤتمرات المعنية بقضية فلسطين .

وتؤكد التجربة كل يوم ان قضية فلسطين ليست قضية منعزلة متعلقة بالحق الثابت لشعب في استقلاله الوطني ، بل ان هذه القضية لها أبعاد عالمية . ان لبّ المشكلة وطيد الصلة بمبادئ تقرير المصير والاستقلال والتنمية الوطنية والاجتماعية الحرة التي تمثل أساس العلاقات الدولية المعاصرة ، وتشكل دعائم لا غنى عنها للسلم والأمن في العالم . ولذلك فان أى حل لا يمكن أن يتحقق الا في اطار شامل يراعي ويؤدى الى أعمال جميع هذه المبادئ . ان أية خطوات تتجاهل الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية أو محاولة اتخاذ أية قرارات باسم هذا الشعب ، لا يمكن الا أن تؤدى الى تفاقم العلاقات في الشرق الأوسط ، ولا يمكن لأية سياسة أيًا كان مصدرها أن تحقق نتائج دائمة الا اذا أخذت بعين الاعتبار أن السلام الدائم في الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم على استبعاد الشعب الفلسطيني .

ان كلا من الدورة الاستثنائية الطارئة والمناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة ، قد أهرزت بصورة واضحة الضرورة الملحة لحل هذه المشكلة . والآن ، قد اقتربنا من ثلاثة عقود ونصف عالجت خلالها الأمم المتحدة القضية الفلسطينية دون نجاح . ان التضحيات التي تحملها الشعب الفلسطيني البطل كل يوم ، تحذرنا كل يوم من الطابع المحدود للحرية في العالم طالما ان هناك افتقارا الى الحرية في أى مكان من العالم ، وتبين لنا القيمة النسبية للجهود المبذولة لحماية الانسان وحقوقه الوطنية في العالم طالما ان هناك انتهاكات صارخة لحقوق الشعب الفلسطيني ولذلك ، فليس هناك أحد يستطيع أن يتجاهل اكثر من ذلك مسؤوليته السياسية والتزاماته الأدبية في الاسهام في تحقيق حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته . ان ما ينطوى عليه الأمر ، هو الخطر الذى يهدد السلام في المنطقة وخارجها . وفي موقف يتميز بتصاعد استخدام القوة وبالتدخلات المسلحة وبأشكال أكثر تقدما من مجرد التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ويتميز كذلك بخطر الربط بين نقاط الأزمات القائمة والممكنة في سلسلة من النزاعات المسلحة الأوسع نطاقا ، تبرز المهمة الأكثر إلحاحا والتي تقع على عاتق منظماتنا من أجل توحيد الجهود بغية تسوية مشكلة

الشرق الأوسط في أسرع وقت ممكن على أساس إعمال الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني . ولهذا السبب ، فاننا نولي أهمية كبرى لهذه المناقشة لأنها تأخذ مكانها في وقت يتميز بخطورة بالغة بالنسبة للموقف في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم أجمع .

ان الفرصة سوف تتاح لنا للتعليق على خطورة هذا الموقف وأبعاده الإقليمية والعالمية خلال المناقشة التي ستدور بشأن الشرق الأوسط . ان هذا الموقف نشأ بوضوح نتيجة العدوان المستمر ضد الشعب الفلسطيني والآلام التي يعاني منها اللبنانيون ، ونتيجة لضم القدس الذي أدانته العالم أجمع .

وفي واقع الأمر ، فان استمرار سياسة اسرائيل التي تقوم على التوسع واستخدامها للقوة وانتهاكها لقرارات المنظمة العالمية وانكارها للحقوق الوطنية وللحقوق الأخرى للشعب الفلسطيني ، كل ذلك يشكل عقبة على طريق التسوية السلمية والسياسية للمشكلة . وأكثر من ذلك كله ، هناك المسؤولية الإقليمية والعالمية لكل من اسرائيل والدول التي تؤيدها بصورة مباشرة وغير مباشرة والمسؤولة أساسا عن تعنتها .

ان مثل هذا الموقف غير المتغير ، يقتضي أن نقوم على وجه الاستعجال باتخاذ تدابير تستهدف تنفيذ العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة ، ولإجبار اسرائيل على الامتثال لأحكام هذه القرارات .

ان شعب فلسطين الذي يتطلع الى الاعتراف بحقوقه الوطنية ، يتعرض لجميع أنواع الضغوط وسوء الفهم ، بل ان القوة الوحشية لم تتمكن للحظة واحدة من أن تزحزحه عن خوض الكفاح لتحقيق حريته والاسهام في الأمن والتنمية الحرة لجميع شعوب وبلدان الشرق الأوسط . ويقود الشعب الفلسطيني في هذا الطريق ، منظمة التحرير الفلسطينية التي أكدت نفسها من خلال مشاركتها البناءة في الحياة الدولية وخاصة في اطار الأمم المتحدة ، وفي حركة عدم الانحياز . ان الشعب الفلسطيني يقدم لنا في الحقبة المعاصرة التي تتميز بتحرر الشعوب والأمم ، مثالا نادرا لشعب أنكر عليه حقه في البقاء ، وعلاوة على ذلك فانه يتعرض كل يوم الى الطرد من دياره في محاولة لتصفيته وطنيا ، وتمارس ضده وسائل القسر التي عرفناها أيام الاستعمار الفاهرة . ان الطابع المحدود والضيق لهذه السياسة قد أبرزه التاريخ مرارا وتكرارا . ولهذا فقد آن الأوان لكي نعمل

على القضاء على الوهم الذي يقول بأن التحرر الوطني للشعب الفلسطيني يمكن منعه عن طريق القوة ،  
أو ان أى عمل دائم ومحدد في الشرق الأوسط يمكن تحقيقه دون تعاون الشعب الفلسطيني ، ودون  
الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كشريك من أجل تحقيق السيادة والهوية الوطنية والمشاركة على  
قدم المساواة في جميع الجهود لتسوية هذه المشكلة .

ان الدورة الاستثنائية الطارئة بشأن فلسطين توضح بجلاء فيما يتعلق بهذا الموضوع ،  
ان هناك اتفاقا عاما في الرأي في المجتمع الدولي لا يمكن تجاهله في أى وقت من الأوقات دون أن  
نعرض الجميع للخطر وعلى رأسهم أولئك الذين يتصرفون على هذا النحو .

ان موقف يوغوسلافيا فيما يتعلق بتسوية مشكلة الشرق الأوسط ككل بما في ذلك بطبيعة  
الحال المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر هذه المشكلة ، قد اوضحناه في مناسبات متعددة فسي  
محافل عديدة للأمم المتحدة .

ان بلادى قد أكدت منذ البداية ان الجذور العميقة للأزمة يمكن القضاء عليها فقط من خلال  
بناء علاقات بين بلدان وشعوب المنطقة تقوم على الاعتراف بالحق الثابت غير القابل للتصرف لجميع  
الشعوب في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني وبالحق الثابت لجميع البلدان في التنمية الآمنة  
الحررة .



وبالتالي ، فان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة وقيام المنحازة والعودة الى دياره ، يشكل حجر الزاوية لحل كل من قضية فلسطين وأزمة الشرق الأوسط . ونود أن نؤكد من جديد على الطابع غير المنحاز لتلك الدولة ، لأن البلدان غير المنحازة قد وضعت اطارا أعرض لتسوية عادلة للمشكلة ككل . فضلا عن ذلك ، فان البلدان غير المنحازة كانت منذ البداية حليفا دائما في الكفاح من أجل تحقيق التطلعات الأساسية التاريخية للشعب الفلسطيني في اطار مبادئ سياسة عدم الانحياز ، التي ينطوي جوهرها على ضمان حق كل شعب وحق كل بلد في التنمية الحرة والمشاركة على قدم المساواة في الحياة الدولية .

وعلاوة على ذلك ، فان منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الدولي القانوني الموضوعي للشعب الفلسطيني ، هي عضو كامل العضوية في حركة عدم الانحياز وفي مكتب التنسيق التابع لهذه الحركة ، ونحن على قناعة تامة بأن سياسة عدم الانحياز توفر أوسع وأثبت دعم لصيانة الاستقلال والمشاركة في العلاقات الدولية على قدم المساواة .

ولهذا السبب ، أصررنا دوما على أن الشرط الأساسي لتسوية مشكلة فلسطين هو انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية التي احتلت منذ ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما فيها القدس ، التي لا يعتبر ضمها غير قانوني فحسب ، لكنه يشكل أيضا عملا سافرا من أعمال العدوان . ان تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتقرير وثيق الصلة به المقدم من الأمين العام اعمالا للمادة الثانية عشرة من القرار ٢ ( د ل ط / ٧ ) الصادر في التاسع والعشرين من تموز/يوليه ١٩٨٠ ، يقدمان الاجابات للأسئلة الهامة للغاية بشأن تسوية أزمة الشرق الأوسط . اننا نؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة ، نظرا لأن هذا الجهاز الهام للأمم المتحدة قد نجح مرة أخرى في الاضطلاع بمهمته الصعبة ذات المسؤولية بنجاح . فقد حددت هذه اللجنة أهم عناصر حل هذه المشكلة على انها ، أولا ، تحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وثانيا ، قامت اللجنة بوضع تدابير محددة لتنفيذ هذه التوصيات . ومما له أهمية قصوى في الوضع الراهن أن نتخذ - طبقا لهذه التوصيات - تدابير محددة ، آخذين في الاعتبار خطورة الموقف في الشرق الأوسط ، والحقائق السائدة في الاقليم والتي تتطلب منا عملا فعلا وحاسما . ولهذا

السبب ذاته ، نود أن نوكد مرة أخرى اننا لا يجب أن نتفاوض ولو للحظة واحدة عن هذه الحقائق فير المشجعة على الاطلاق . وان" أية محاولة للصيد في الماء العكر" للاقلال من كفاح الشعب الفلسطيني محفوفة بالمخاطر فير المتوقعة .

ان يوفوسلافيا ، كبلد اشتراكي فير منحاز ، قد أيدت دوما كفاح الشعوب المشروع للحرية والاستقلال ، لأن هي ذاتها انبثقت من كفاح للتحرر الوطني ولاقامة دولتها الوطنية . وسوف نواصل تقديم مثل هذا الدعم لاننا على قناعة بأن هذا في صالح حرية جميع الشعوب ولصالح السلم في العالم .

في رسالة وجهها رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية يوفوسلافيا الاشتراكية الاتحادية سفيفستين نيجاتوفيك بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ، تعهد بتقديم التأييد الكامل لكفاح الشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه فير القابلة للتصرف . ان أعلن - بين أمور أخرى - ما يلي :

" نود أن نكرر في هذه المناسبة أيضا تضامننا وقناعتنا بأن الشعب الفلسطيني سوف يحقق حريته واستقلاله ، اللذين يمثلان مبرأا تتمتع به بقية شعوب العالم الأخرى " .  
(A/AC.183/FV.61,p.21)

وأكثر من ذلك ،

" أود أن أوكد الاعتقاد الحازم لرئاسة وحكومة جمهورية يوفوسلافيا الاشتراكية الاتحادية ، بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط طالما لم تحسم قضية فلسطين بأسلوب شامل . وهذا يعني ان الشعب الفلسطيني يجب أن يمكن من تحقيق حقوقه الوطنية والانسانية الأساسية وهي : حق العودة الى وطنه والى الأرض التي طرد منها ، وحقه في تقرير المصير ، بما في ذلك ، حقه في اقامة دولته الخاصة به " .  
( المرجع السابق 22. )

ثم استمر الرئيس قائلا :

" ان انسحاب اسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ شرط أساسي مسبق لاقامة السلم في الشرق الأوسط . وفي نفس الوقت ، من المحتم العمل على التحقيق

الكامل للحقوق الوطنية في القابلة للتصرف للفلسطينيين ويجاد الشروط اللازمة لضمان الأمن والتنمية لجميع الدول والشعوب في المنطقة . ويجب أن تشارك جميع أطراف النزاع في البحث عن مثل هذا الحل ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . ويسعدنا أن نلاحظ أن هذا الاطار ، الذي نادى به البلدان في المناقشة ، قد قبل أخيرا من جانب المجتمع الدولي كله تقريبا ، ونرى في هذا تأكيدا لسلامة وصحة هذا الطريق " . ( المرجع نفسه ) .

السيد جـاوى ( الجزائر ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان قضية فلسطين أصبحت تعرض على الأمم المتحدة بصورة منتظمة ، مكرسة بهذا نداءها الموجه الى ضمير العالم في نفس المكان الذي بدأت فيه مأساة الاغتصاب .

لقد اعتمد البعض على أن مرور الوقت سوف يؤدي الى أن يعتاد الناس قبول الأمر الواقع السياسي والعسكري فير المحتمل ، لكن عامل الوقت هذا لم ينتصر على ارادة شعب عقد العزم على فرض حقه في الحياة . لقد عانى الفلسطينيون كثيرا في محاولتهم كي يوضحوا أمل شعبهم الهتسبت بحقه في استرداد هويته ، وأن يكون له اسم يحمله ويدافع عنه . ولقد دفعت الثورة الفلسطينية الشجاعة الثمن للضمير العالمي كي يتيقظ ويدرك البعد الوطني لما يحدث في فلسطين .

ان استشهاد الشعب الفلسطيني يجسد الضمير السيء للمجتمع الدولي ، الذي قام بعض قادته ، منذ أكثر من ثلاثين عاما مضت ، يتحمل المسؤولية الفريدة في تاريخ الأمم المتحدة الا وهي اضعاف الصبغة الدولية الشرعية على المؤامرة الصهيونية لاغتصاب فلسطين .

وأخيرا ، ان الصهيونية ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ لانها تنطوى على عمـل استعماري منقطع النظير .

ان اضعاف الطابع الصهيوني على فلسطين لا يمكن أن يقارن بالاستعمار الاستيطاني التقليدي لأن مثل هذا الاستعمار الذي امتدت أذرعه لتطوق أراضي وممتلكات شعوب بأسرها ، لم يطرد شعبا بأسره من أرضه ، ليعيش في المنفى في مخيمات حيث الضمير الجماعي لأمة ما يرح يكافح الابادة الجماعية .

ان الصهيونية قد جعلت من العنصرية أيديولوجية دولة ، ومن العدوان أداة لتحقيق المطامح الإقليمية التي لا تعرف حدودا ، وهي قائمة على القضاء على أي وجود غير صهيوني على أرض فلسطين . ان عملية اضعاف طابع الصهيونية ، عملية قائمة على الاستبداد والسيطرة لأنها قائمة على نفي الوجود الفلسطيني . ان الدوائر المخولة بالسلطة في الكيان الفلسطيني قد أعلنت بكل وقاحة وصفاقة أن الفلسطينيين الموجودين في فلسطين المحتلة ليسوا الا سكانا مؤقتين على أرض وطنهم . ومع ذلك فان الشعور بعدم الاكتراث ، ومحاولات المجاملة ، وشل الرأي العام العالمي الذي يشمر بعقدة الذنب ، والتلاعب بوسائل الاعلام ، ونشاط مجموعات الضغط المنظمة والقوية المتنوعة ، كل ذلك قد غطى الطبيعة الحقيقية للصهيونية . ان هذه العوامل التي جعلت الأمر الواقع حقا تاريخيا ، قد غذت الصهيونية التي لا تعرف التسامح مع الشعوب الأخرى . ولقد أراد البعض أن يصنع عليها صورة الحضارة والتقدم في بيئة متخلفة ، أو قلعة الحرية ، وان الكيان الصهيوني قد استفاد من هذا التشويه المنظم للتاريخ .

دعونا نعلن الحقيقة اليوم ونلقي الضوء على حقيقة الصهيونية ودعائمها الأيديولوجية ومطامحها السياسية ووظيفتها الجغرافية الاستراتيجية ، وهذا يدل أولا على مدى مقاومة الثورة الفلسطينية ، حتى يتعرف المجتمع الدولي على كفاح الشعب الفلسطيني ، كفضال من أجل التحرير الوطني . ان الدعوة لعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تموز/يوليه الماضي ، كانت بداية لمرحلة هامة نحو إعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان اللجوء ، لأول مرة ، لهذه الاجراءات الاستثنائية لبحث مسألة فلسطين ، له معان أربعة سياسية أساسية وهي :  
أولا ، ان عقد دورة استثنائية طارئة قد تم من أجل أن يذگر الحكومات والشعوب بواجباتها ، تلك الحكومات والشعوب التي تعتبر مسألة فلسطين بالنسبة اليها عنصرا هامشيا لاضطراب الأوضاع الدولية وما يترتب عليها من آثار على العلاقات الدولية . ان أسرة الأمم قد أبدت على هذا النحو قلقها الشديد ازاء المصير المحتوم الذي فرض على الشعب الفلسطيني . وعلى هذا النحو ، فلقد أدرك المجتمع الدولي بوضوح أن التاريخ المعاصر لفلسطين الذي جمده الصهيونية ، يختلص بمجموعة من التحديات غير المنقطعة لمصير الشعب الفلسطيني الذي أنكر وجوده الوطني ، وللسلم والأمن الدولي المهتدين بهذا الوضع الذي أنشئ على هذا النحو في منطقة الشرق الأوسط .

ثانيا ، انه بمقد تلك الدورة الطارئة ، فان جمعيتنا قد أخذت على عاتقها التزاما نحو الشعب الفلسطيني للقيام بواجب أخفق في القيام به مجلس الأمن . ان استخدام حق الفيتو دون أي مبرر من جانب دولة عظمى قد جعل مجلس الأمن في موقفا خطير حيث لم يتمكن من الحركة ، في الوقت الذي اتفق فيه الرأي العام العالمي على ضرورة استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ومع ذلك ، فان تاريخ هذه الدولة العظمى كان يمكن أن يصور لنا أنه في خلفيته التاريخية توجد الأسباب الكفيلة بالحصول على دعم لقضية حق الشعوب في تقرير المصير ، لأن هذا الحق لا يجوز أن يتجزأ من حيث المبدأ ، وهو لا يكفي بقراءة اختيارية أو باعتراف قائم على التمييز . بأية قوة فني الطبيعة يمكن لنا أن نحبط أمانى الشعب الفلسطيني بتعسف الانسان وذك حقائق تاريخية معكوسة ؟ . ومن ناحية أخرى ، فان الدورة الاستثنائية الطارئة قد عقدت لتكرس على المستوى الدولي عدم إمكانية قبول اتفاقيات كامب ديفيد . ولقد ألقى الضوء على أزمة الثقة التي تعاني منها إمكانية التسوية المنفصلة والجزئية بموجب هذه الاتفاقيات . وعلى هذا النحو ، فقد تم اظهار فشل الأسلوب القائم على تشويه طبيعة الكيان الفلسطيني بالأعب سياسية وقانونية لتحقيق ما يسمى بالحكم الذاتي الإداري . وأخيرا ، فان الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة قد كرس بكل وضوح الاعتراف الساحق بالكيان الفلسطيني ببعده الوطني ومطالبه الثلاثة وهي : تقرير المصير ، والاستقلال والعودة الى الوطن .

وفي هذا الاطار ، فان الجمعية العامة قد اختتمت دورتها الطارئة باعتماد القرار ES-7/2 الذي أعاد تأكيد ما يلي رسميا : أولا ، حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وهي حقه في تقرير المصير ، وحقه في الاستقلال ، وحقه في السيادة الوطنية وكذلك حقه في انشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين . ثانيا ، الحق الثابت للفلسطينيين الذين طردوا واقتلعت جذورهم ، في العودة الى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم في فلسطين . ثالثا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك على قدم المساواة في البحث عن حل عادل لمشكلة فلسطين . رابعا ، عدم السماح باكتساب الأراضي عن طريق القوة .

ان الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة كان يجري الاعداد لها بينما كان القادة الاسرائيليون يتحدون في وقاحة وصلافة مرة أخرى المجتمع الدولي باعلانهم ضم مدينة القدس المقدسة ، متحدين بذلك المبدأ الأساسي بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

اننا لم ندهش ازاء اتخاذ هذا الاجراء . فهو في الواقع ، قائم على المنطق الخاص بالصهيونية ، حيث انها على استعداد دائم لاغتصاب المزيد من الأراضي . ان هذا الاجراء يندرج تحت السياسة الصهيونية لازالة الطابع العربي من فلسطين كلها .

ان ضم القدس ومضاعفة المستوطنات والاعتداء على لبنان ، والتهديد بضم مرتفعات الجولان بصورة نهائية ، كل ذلك يفرض على جدول الأعمال مشكلة التوسع الاقليمي للكيان الصهيوني . وفي اطار عملية التفاعل المتبادل ، فان هذا التوسع الاقليمي والسياسة الرسمية لالغاء الطابع العربي ، وهما يسيران معا في خط واحد ، يفذيان الصهيونية .

وعلى هذا النحو فان عملية اضافة الطابع الصهيوني على فلسطين بأسرها مستمرة بصورة منتظمة وبلا هوادة . ان القمع لسكان الأراضي المحتلة يتزايد ، وقد اتخذ شكلا خطيرا . ولـم تنج منه حتى السلطات المحلية التي اعترفت بها الادارة العسكرية الصهيونية ذاتها . ان نهب الممتلكات ومصادرة الأراضي يتم بصورة رسمية على مرأى ومسمع من العالم حسب برامج عامة ، كما أخذت المستوطنات في الازدهار حتى في بعض الأماكن الاسلامية المقدسة . ان الجيش الصهيوني بمساعدة المجموعات الارهابية ، قد قام بنشاط ارهابي على أرض فلسطين المحتلة ، وذلك على حساب حرية السكان العرب في فلسطين .

ان أي تفسير للحقائق نحن في غنى عنه ، لأن الحقائق تتحدث عن نفسها ، ويكفينا أن ننظر اليها . وفي الكيان المسيطر الصهيوني ، نجد أن الواقع قد تغلب على القانون . ان حقيقة اضافة الطابع الشرعي على عملية الضم ، وانكار حق الشعب في تقرير مصيره ، وتكريس العدوان المؤسس لتطبيق النظريات المقلقة للفراغ السكاني في الأراضي العربية المحتلة " ، كل هذه عوامل تخرب الأسس التي يقوم عليها المجتمع الدولي المعاصر .

وفي مواجهة عملية اضافة الصبغة الصهيونية على فلسطين التي تدعمها أجهزة حربية لعينة ، وجهاز شرطة يمارس الارهاب ، فان الشعب الفلسطيني يمارس حقه المشروع في استخدام العنف من أجل التحرر . هذا هو الكفاح المسلح لشعب يواجه القمع الاستعماري والسيطرة العنصرية ، وهو كفاح شعب مستعبد يود أن يثبت وضعه القانوني الذي حرم منه . ان هذا

تعبير عن رفض الشعب الفلسطيني للتنازل عن حقه في تقرير مصيره بنفسه . وفي فلسطين المحتلة ، فان " الشعب التائه " ، والشعب الذى يحارب " وظهره الى البحر " ، هو الشعب الفلسطيني . ليست هناك ثمة مؤامرة يمكنها أن تحتوى المد الثورى لهذا الكفاح من أجل التحرر . ان مؤيدى اتفاقات كامب دافيد يلاحظون اليوم حمق تحركاتهم ، وذلك من خلال مقاومة الشعب الفلسطيني ورفض المجتمع الدولي لاتفاقات كامب دافيد .

ان تفاهة هذا الاجراء قد ندد بها العالم ، بحيث أصبح من غير الضرورى أن نبرهن عليها . فهل نحن في حاجة لأن نذكر بأنه عن طريق العمل من أجل تصفية الشعب الفلسطيني فقد غدت اتفاقية كامب دافيد الأزمة المتفاقمة في الشرق الأدنى ؟ هل هناك حاجة الى التذكير بأن الحل المصطنع القائم على اتفاقات كامب دافيد والذى تم وضعه خارج منظمة الأمم المتحدة والقائم على أسس تختلف عن الأسس التي نص عليها القراران الأساسيان ٣٢٣٦ ، ٣٢٣٧ ( د - ٢٩ ) ، انما يستهدف اقامة سلام زائف على انقاض الشعب الفلسطيني ؟ .

هل هناك حاجة الى التذكير بأن اتفاقات كامب دافيد ومعاهدة واشنطن تعبر فسي الواقع عن تنازل وتخلي النظام المصرى عن مبادئه وذلك في استراتيجية جديدة موجهة نحو اعادة المنطقة الى تيار السيطرة الامبريالية الصهيونية ؟

أخيرا ، هل نحن في حاجة للتذكير بأن انهيار تلك الاتفاقات قد قدم أدلة تشير الى الحاجة للعودة الى الاطار الدولي لمنظمة الامم المتحدة ، والى أسلوب جديد يجمع مختلف نواحي أزمة الشرق الأوسط حيث تحتل مسألة فلسطين مكانا حاسما ، وتتوقف عليها التسوية الشاملة للمشكلة .

وبالنسبة للمجتمع الدولي ، فقد أصبح في غنى عن ملاحظة هذا الفشل ، وأصبح من

المحتم على المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤولية البحث عن تسوية حقيقية لمشكلة فلسطين . ان هذه المسألة لأنها على مدى ثلاثين عاما لم يتم بحثها بالاحاح والوضوح الضروريين أصبحت اليوم من المسائل التي تتطلب مزيدا من الحسم والتصميم من قبل منظمة الأمم المتحدة .

ان الدورة السابعة الاستثنائية الطارئة للأمم المتحدة تندرج في هذا الاطار، والقرارات التي اتخذت في تلك الدورة انما تترجم الى الواقع اهتمام المجتمع الدولي باعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

ومنذ ذلك الوقت ، فان التطورات السلبية في الموقف قد أكدت طبيعة الصهيونية وتحديتها المستمر لقرارات ورغبات المجتمع الدولي . ان التاريخ المعاصر، الذي ينطوى على أمثلة واضحة ، يعلمنا الكثير فيما يتعلق بالنتائج الخطيرة التي ستترتب على تقصير هيئة عالمية في مسؤوليتها بالنسبة لصيانة السلم والأمن الدوليين ومواجهة نظام متمرّد .



ان منظمة الأمم المتحدة لم تنشأ ، وقد جاءت تعبيراً عن أمل الانسان ، لكي تعقد اجتماعات لا تفعل شيئاً . ان المجتمع الدولي لا يمكن الا أن يلاحظ الادانات الشفوية ، وان مثل هذه الادانات تعتبر غير كافية لوضع حدّ لسياسة التحدى . ولا يمكن أن تسمح الأمم المتحدة بأن يظل قرارها الأخير ES-7/2 مجرد حبر على ورق مثل تلك القرارات السابقة عليه . ان ذلك القرار يطلب الى مجلس الأمن أنه في حالة عدم انصياع الكيان الصهيوني لأحكامه ، أن يقرر توقيع عقوبات اجبارية طبقاً لما نص عليه في الفصل السابع من الميثاق . ومن ثم فانه يتمين على مجلس الأمن أن يستخدم جميع سلطاته حتى تتم متابعة قرارات الجمعية العامة . وبهذه الطريقة فقط وبهذه الطريقة وحدها ، سوف يعود السلم الى فلسطين وبالتالي الى منطقة الشرق الأوسط ككل .

وليس هناك أقرب من ذلك بالنسبة لأرض فلسطين أرض التسامح والتقاء البشرية أن تصبح فريسة للصهيونية العالمية ، وليس أقرب بالنسبة اليها من مظالم العنصرية واجتياح موجات العنف التي أصبحت للأسف مصير شعبها اليومي لأكثر من ثلاثين عاماً . ويرفع الظلم التاريخي ، وبالسماح لأرض فلسطين أن تحتضن جميع أبنائها ، وبالإسهام أخيراً في استرجاع الحقوق الوطنية لجميع الفلسطينيين ، فان المجتمع الدولي سوف يعيد لأرض فلسطين رسالتها التاريخية كأرض أصبح الانسان فيها انساناً . وفي عالمنا هذا السلام شامل ، وبالتالي فان وجود مواطن فير طبيعىة للتحدي انما يهدد العلاقات الدولية التي يقوم عليها التوازن المتعلق بالجغرافيا السياسية ، ويدل يوماً بعد يوم على حالة عدم الاستقرار الخطيرة .

ان مشكلة فلسطين وأزمة الشرق الأوسط التي أسفرت عنها ، هما من بين النزاعات المحلية التي تهدد بخطر شديد سلم العالم وسوف يكون من العبث أن نحاول احتواء هذه الأزمة عن طريق اجراءات وسياسات قصيرة المدى . وانا فكر البعض في انه يمكن لوم العرب على مشاكلهم بدلا من القاء اللوم على الكيان الصهيوني بالنسبة الى عدم الاستقرار في المنطقة ، فانهم يخطئون أو يودون ابعاد أنفسهم عمداً ، لأنه من يصدق أن طليعة الامبريالية الصهيونية التي تشير القلائل قد حملت راية البراءة لمدة ٣٣ عاماً ؟ .

السيد ترويانوفسكي ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ( الكلمة بالروسية ) : عاماً بعد عام ، فان الجمعية العامة للأمم المتحدة تنظر في دورتها العادية

قضية فلسطين كبنء منفصل على جدول أعمالها ، وعلاوة على ذلك ، فان مختلف جوانب هذه القضية معروضة بالفعل دائما على مجلس الأمن لنظرها . وكذلك فان اللجان المختلفة والهيئات التابعة للأمم المتحدة تنظرها أيضا في سعيها من أجل تحقيق هدف واحد وهو التوصل الى الاعادة العاجلة لجميع الحقوق الوطنية فير القابلة للتصرف لأربعة ملايين من العرب هم شعب فلسطين . ان كل ذلك يشكل دليلا واضحا على اعتراف المجتمع الدولي بخطورة وأهمية المشكلة الفلسطينية ، وبالحقيقة الواضحة أنه مالم يتم التوصل الى حلها فان تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط تصبح مستحيلة التحقيق ، وكذلك السلام الدائم في المنطقة . ان هذا الفهم لأهمية مشكلة فلسطين ، قد أصبح معترفا به من الجميع وقد وضح بصفة خاصة خلال الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة التي عقدت في تموز/يوليه من هذا العام والتي كرست لقضية فلسطين . ان قرار الجمعية العامة الذي اعتمده الدورة الاستثنائية ينص على ما يلي :

" تعيد التأكيد بصفة خاصة على أن سلطا شاملا وعادلا ودائما في الشرق الأوسط

لا يمكن اقامته وفق ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة دون انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية الأخرى بما في ذلك القدس، ودون تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين على أساس من الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، في فلسطين " . (A/RES/ES-7/2)

ولقد أعيد التأكيد على حق الفلسطينيين في انشاء دولتهم المستقلة ، وحقهم في العودة الى بلدهم التي احتلت بطريقة غير مشروعة من جانب المعتدى الاسرائيلي ، وحقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم .

ولعدة سنوات الآن ، فان العالم بأسره قد شهد مأساة الشعب الفلسطيني ، والذي قامت اسرائيل معتمدة على التأييد الشامل والمساعدة من حليفها عبر البحار ببذل أقصى جهودها لحرمانه من حقوقه المشروعة وأجبرته على التجوال في الأراضي الأجنبية وأن يذبل تحت نير الاحتلال . ومع ذلك ، فان اسرائيل رفم مساعدة وتأييد الولايات المتحدة لم تتمكن - ويمكننا أن نوكد انها لن تتمكن - من تحطيم ارادة الفلسطينيين وهي ارادة للحرية والاستقلال . ومنذ فترة طويلة حتى الآن يخوض الشعب الفلسطيني نضالا بطوليا وعادلا للتوصل الى ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة وخاصة حقه في تقرير المصير ، وانشاء دولته المستقلة . ان ذلك النضال قد أصبح جزءا هاما

ساميا من النضال الوطني التحرري لشعوب العالم . وفي كل عام نرى ان هذا النضال الذي يخوضه الفلسطينيون يكتسب مزيدا من التأييد الدولي ، وتقوم منظمة التحرير الفلسطينية بالعمل كطليعة لذلك النضال ، وقد اكتسبت اعترافا دوليا حقيقيا ، واحتراما دوليا كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ولقد أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية احدى الكتل التقدمية للنضال التحرري الوطني العربي وعضوا نشطا في حركة عدم الانحياز .

وبإمكاننا القول ان الفشل في حل المشكلة الفلسطينية ، وحرمان الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه الوطنية المشروعة لا يشكل فقط أحد الأسباب الأساسية للتوتر في منطقة الشرق الأوسط ، بل ان له آثارا سلبية على الوضع العالمي ككل . ولهذا السبب بالذات ، فان ايجاد حل عادل للشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن هو مطلب من مطالب عالمنا المعاصر ، لمصلحة الأمن والسلم الدوليين . وكما هو معروف ، فلقد اعتمدت الجمعية العامة عددا كبيرا من القرارات الهامة ؛ التي تتضمن المبادئ الأساسية لحل المشكلة الفلسطينية . ان هذه المبادئ واردة تفصيلا وبوضوح في تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والتي تطلب من مجلس الأمن ، بين أمور أخرى اعتماد اجراءات وتدابير خاصة تهدف الى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، ووقف سياسة الاستيطان في هذه الأراضي . والتزام اسرائيل بأحكام اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ . وتطلب كذلك من مجلس الأمن تقديم الدعم والعون الى الشعب الفلسطيني لكي يتمكن من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان وفد الاتحاد السوفياتي لا يزال يعتقد أن على مجلس الأمن باعباره الهيئة الأساسية في الأمم المتحدة المسؤولة عن الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين أن يتخذ التدابير العملية من أجل تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن من جانبنا على استعداد للاستمرار في السعي من أجل تحقيق هذا الهدف قدر امكانياتنا .

وفي نيسان /ابريل من هذا العام نظر مجلس الأمن مرة أخرى ، في توصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونتيجة لذلك تم التصويت على مشروع قرار هدفه وضع حد للمعاناة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني العربي وتنفيذ حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة . ولكن وفد الولايات المتحدة الامريكية وقف في طريق اعتماد مشروع القرار هذا ، وبالتالي وقف في طريق ايجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية ، من خلال استخدام حق النقض مرة أخرى . وبالتالي ، فان الادارة الحالية للولايات المتحدة التي تتشدد بأنها حامية حمى حقوق الانسان في كل مكان قد برهنت مرة أخرى وأمام العالم أجمع عن مسؤوليتها عن الفشل في التوصل الى حل لمعاناة أربعة ملايين من الفلسطينيين العرب . ان الولايات المتحدة لاتزال تلعب دور المدافع عن دولة

تهدف في الأساس الى التوسع الاقليمي . ونتيجة لذلك ، فان اسرائيل في السنوات الماضية كثفت في الأراضي العربية المحتلة من سياستها القائمة على الاستيلاء على الأراضي العربية واقامة المستوطنات العسكرية ، كما أنها زادت من أعمال القمع والارهاب ضد السكان الأصليين في الأراضي المحتلة . ان الجيش الاسرائيلي تحت ذريعة الردع أو الانتقام يستمر في ممارساته العنصرية ضد جنوب لبنان ويستخدم في ذلك وحدات حداث الانفصالية التي عمقت وجودها في تلك المنطقة من جنوب لبنان بمساعدة تل أبيب .

لقد أثبتت أحداث الشرق الأوسط مؤخرًا أنه منذ ابرام اتفاقات كامب ديفيد المنفصلة بين الولايات المتحدة واسرائيل والنظام المصري فلقد ازداد تعقد المشكلة في الشرق الأوسط ، وأصبحت الآمال في ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية بعيدة المنال ويوضح ذلك أن أية محاولة لتجنب حل المشكلة الفلسطينية أو ايجاد الحلول الجزئية بدلا من ايجاد الحل العادل لن يؤدي فقط الى احباط أى تقدم نحو تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، بل بالعكس من ذلك سوف يضع العقبات الجديدة في طريق الوصول الى هذا الهدف . وكمثال على ذلك خطة الحكم الذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة . ان هذه الخطة ، مثل سيناريو كامب ديفيد كله مرفوضة من قبل الشعب العربي الفلسطيني وشعوب البلدان العربية الأخرى ، لأنها ترى في تلك الاتفاقات محاولة من قبل الولايات المتحدة واسرائيل ومصر لتقرير مصير الشعب العربي الفلسطيني من وراء ظهره وضد ارادته . ان هدف مخطط الحكم الذاتي هو تعميق احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية ووضع العقبات في طريق ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة وأولها حقه في انشاء دولته المستقلة ، ومنع منظمة التحرير الفلسطينية من المشاركة في ايجاد الحل للمشكلة الفلسطينية .

ولهذا ، فان مسؤولية الفشل في ايجاد هذا الحل تقع على عاتق أولئك الذين وقعوا على اتفاقات كامب ديفيد وعلى المعاهدة الاسرائيلية المصرية المنفردة . ويرى الوفد السوفياتي أن على هذه الدورة للجمعية العامة أن تعيد التأكيد بوضوح على حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة الى وطنه ودياره وحقه في تقرير المصير دون أى تدخل أجنبي ، وحقه في السيادة والاستقلال الوطني واقامة دولته المستقلة . ان هذا الأمر أساسي وضروري لكي ندرك أولئك الذين يحاولون

تجاهل هذه الحقوق ، ان تلك هي ارادة الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي . ولا بد أن تصدر الجمعية العامة تحذيرا بأنها لا يمكن أن تسمح لأعضاء في الأمم المتحدة بالاستمرار في تحدى وتجاهل الارادة الواضحة للمجتمع الدولي . وكذلك لا بد لنا أن نؤكد أن المشكلة الفلسطينية هي أساس التسوية في الشرق الأوسط . وانا لم نتمكن من ايجاد حل عادل لها فليسوف يستحيل التوصل الى حل دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد  
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية )

ان الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس مجلس رئاسة السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرفيق برجنيف ، قد أكد في برقية أرسلها الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني :

" انه بموجب المبادئ اللينينية الحقيقية في التضامن مع الشعوب التي تكافح من أجل استقلالها وتقدمها الاجتماعي ، فان الاتحاد السوفياتي يؤيد تأييدا تاما القضية العادلة للشعب الفلسطيني " . (A/AC.183/PV.61, p.61)

وأكد أيضا :

" اننا سوف نستمر في الوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى في كفاحها ضد العدوان الاسرائيلي ومخططات الامبريالية التي تهدف الى عقد الصفقات الجانبية لحل مشكلة الشرق الأوسط " . (المرجع السابق )

ان الاتحاد السوفياتي يتمنى للشعب العربي الفلسطيني الصديق وطليعته منظمة التحرير الفلسطينية المزيد من النجاح والانتصارات من أجل تحقيق العدالة في الشرق الأوسط ومن أجل تحقيق استقلاله الوطني وسيادته وازشاء دولته الخاصة به . اننا لا نشك اطلاقا في أن النصر سوف يكون حليفه ، واننا على استعداد لمساعدته بجميع الوسائل .

السيد سيركار (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مضت أربعة أشهر على اجتماعنا في دورة استثنائية طارئة لمناقشة المسألة الفلسطينية ، ولقد عقدت تلك الدورة استجابة لنداء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وقد قال سعادة السيد فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية أثناء الدورة الحالية ما يلي :

" تجتمع هذه الجمعية مرة أخرى لمناقشة المسألة الفلسطينية كما تفعل منذ ١٩٤٨ .

ان المسألة الفلسطينية قديمة قدم الأمم المتحدة نفسها . ان استمرار وجود هذه المشكلة يشكل عبئا ثقيلا على ضمير العالم " . (A/35/PV.75, p.36)

ان الأزمة تزداد تفاقمًا بتحدى اسرائيل لقرارات ومقررات الأمم المتحدة . ان المشكلة ، تشكل تحديا أساسيا للقانون الدولي وللمبادئ المنصوص عليها في الميثاق . ان عدم اليقين والخلاف والاحباط ، الذي يسود حاليا تلك المنطقة قد أدى الى وضع مضطرب يشكل خطرا بالنسبة للحفاظ على السلم والأمن ليس فقط في المنطقة بل وفي العالم بأسره .

ولأكثر من ثلاثين سنة ، فقد جرت المداولات الطويلة في هذه الجمعية وشملت الجوانب التاريخية والسياسية والقانونية للموضوع . وأكثر من مرة ، دعت هذه الجمعية واعترفت بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، والاستقلال الوطني والسيادة وحقه في العودة الى دياره وممتلكاته التي اقتلع منها بالقوة . ان هذه الجمعية ، وفي أكثر من مناسبة قد أوضحت تماما ، الحق الكامل للشعب الفلسطيني في عرض قضيته ، وفي المشاركة في أية مفاوضات تستهدف السلام من خلال مثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . ومع ذلك فان الجهود في هذا الاتجاه ذهبت سدى .

ان السعي من أجل تسوية سلمية دائمة ، قد أحبط أكثر من مرة بسبب تصلب وانتهازية المواقف التي اعتمدها اسرائيل فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة . وبطريقة سافرة واستخفاف متعمد بالرأي العام العالمي ، فان اسرائيل بالتمسك بحلمها الصهيوني وبمبدأ " مذهب الوطن " قد زادت من تعميق وجودها في الأراضي المحتلة . لقد قدمت اسرائيل الحجج التي تذرعت فيها بما يسمى باعتبارات الأمن وبالادعاءات الجديدة بالشرعية المستمدة من التاريخ الديني المشكوك فيه ، وقدمت التبريرات لوجودها غير الأخلاقي وغير المناسب ، ان جهود اسرائيل من أجل وضع تفسيرها للتاريخ ، يمكن أن تسمى بالتشويه والخرق للقوانين والمبادئ .

ان الشعب الفلسطيني كان له وجود مستمر في تلك المنطقة منذ أكثر من ألفي عام . وليس بالامكان محو هذا الشعب وتحويله الى لا شعب لمجرد القوة المسلحة والروابط الروحية المزعومة بين تلك الأرض والشعب اليهودي . لقد كانت هنالك جهود في التاريخ حاولت بمقتضاها أمم قوية أن تفرض ارادتها على الآخرين ، واقترضت أن القوة وحدها يمكن أن تبرر المبادئ اللاأخلاقية ، ولكن لحسن حظ الحضارة والبشرية فان مثل هذا الجهد لم يكلل بالنجاح على الاطلاق .

اننا نؤمن ايمانا قاطعا بأن سياسة الضم من جانب اسرائيل سوف تبوء كذلك بالفشل . ان التوسع يمكن أن يموه بالكلمات ، ولكن الأعمال تتحدث عن نفسها . وانا كان شعب اسرائيل والكيان الصهيوني يعتقدان أن العالم بأسره يمكن خداعه بألفاظهما البليغة وبإدعاءتهما وبخداعهما ، فانهما الوحيدان اللذان سوف يخدعان . وينفس المنطق فان محاولات اسرائيل ضم بعض أجزاء لبنان وكذلك مرتفعات الجولان ، يجب أن تواجه بالادانة العالمية .



ان اسرائيل اليوم تقوم بعملية عامدة منتظمة وواسعة النطاق لانشاء المستوطنات . ان الأغلبية المعظمى من هذه المستوطنات غير المشروعة ، لا تقام فقط من أجل مواجهة ما يسمى باحتياجات الأمن ، بل انها تستخدم من أجل تحقيق المكاسب ، والاستخدام الزراعي الدائم على حساب الفلسطينيين والسكان العرب الذين طردوا بالقوة من أراضيهم التي كانت لهم منذ مئات الأجيال . وفي انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة ، فان حقوق الانسان الأساسية تنتهك ، ويتم الاستيلاء على الموارد الطبيعية النادرة بما في ذلك الماء . ان مجلس الأمن قد أدان ذلك بالفعل ، ويمكن الرجوع الى قراره ٤٦٥ ( ١٩٨٠ ) في أول آذار/مارس ١٩٨٠ .

ان نوايا اسرائيل السيئة تجاه القدس ، قد زادت وضوحا باصدارها للقانون الأساسي الذي يعلن القدس عاصمة أبدية لا تتجزأ لاسرائيل . ومثل هذا الخرق الخطير للقانون الدولي ، قد ووجه بحق بمعارضة ساخطة من خلال قرار مجلس الأمن ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) . ولقد شجب هذا القرار كذلك ، الجهود التي تقوم بها اسرائيل لتنفيذ طابع القدس ومركزها القانوني ، ودعا الدول التي أقامت بعثاتها الدبلوماسية في القدس الى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة . ولقد سررنا لملاحظة أن تلك الدول التي كانت لديها بعثات دبلوماسية في القدس قد سحبت تلك البعثات الى تل أبيب وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٧٨ ( ١٩٨٠ ) الصادر في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠ .

وبالنسبة لبليونيين من البشر ، تعد القدس مركزا دينيا غاية في الأهمية . ان الاحتلال المتواصل لهذا المركز وغيره من الأماكن المقدسة ورفض وتحدي اسرائيل ، أمور يتمين أن نفهمها في مجموعها . ان حكومة بنغلاديش بوصفها عضوا في مؤتمر القمة الاسلامي للتنسيق المؤلف من ثلاث أعضاء ، قد تضافرت جهودها مع جهود الدول الاسلامية الأخرى وبالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أن بنغلاديش تستكشف الطرق والسبل الكفيلة بتعزيز قضية فلسطين من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لتلك المشكلة . وفي هذا الخصوص أود أن أشير الى مؤتمر القمة الذي عقد في المغرب في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي والذي حضره رئيس جمهورية بنغلاديش السيد ضياء الرحمن ، وفي هذا المؤتمر اتخذت قرارات هامة لها أبعاد خطيرة للغاية . ويود وفد بنغلاديش ان يكرر عهده لشعب فلسطين المكافح بمساعدته من أجل تحقيق هدفه النهائي . وفي هذا الصدد فان الرئيس ضياء الرحمن رئيس جمهورية بنغلاديش ، قد ذكر في الرسالة التي أرسلها بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع شعب فلسطين في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ ما يلي :

" مما يعد وصمة لضمير العالم المتحضر استمرار اسرائيل في انتهاكها دون عقاب ، مختلف القرارات التي اعتمدت في الأمم المتحدة وفي المحافل الدولية الأخرى والتي تنادى باستعادة حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف بما في ذلك حقهم في اقامة دولتهم . وكعضو في لجنة القدس وعضو في لجنة التنسيق المعنية بالقدس في الأمم المتحدة فان موقف بنغلاديش المتعلق بالتضامن الكامل مع اشقائه العرب والفلسطينيين واضح للجميع . وتعتقد بنغلاديش ان السلام المبني على المعدل هو وحده الذي يمكن أن يستمر . وفي الشرق الأوسط فان هذا السلام لم نكسبه بعد . كذلك فان مقومات أية تسوية تضمن سلاما عادلا ودائما في الشرق الاوسط يجب ان تقوم على الاساسيات التالية : قبول جميع الاطراف بحقيقة أن قضية فلسطين هي جوهر مشكلة الشرق الاوسط وأنه لا يمكن تصور أي حل دون استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وعودته الى وطنه وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الاقليمية ؛ وان مشاركة

منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع جميع الأطراف الأخرى شرط لا غنى عنه في كافة الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل وان عدم جواز اكتساب الاراضي عن طريق القوة يفرض على اسرائيل التزاما بموجب القانون الدولي بالانسحاب الكامل وبسرعة من جميع الأراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس الشريف " . (A/AC.183/PV.61, P.71).

وأخيرا يود وفد بلادي أن يسجل عميق امتنانه وتقديره للعمل الممتاز الذي أنجزته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونحن نعتقد أن اللجنة، من خلال تقاريرها ، قد اسهمت اسهاما كبيرا في النهوض بقضية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ونود أن نتعهد بتقديم تأييدنا المطلق لعمل اللجنة في المستقبل .

السيد سيوسترونيك (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان المناقشات السنوية في الجلسات العامة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين وكذلك في مجلس الأمن وفسي الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين ، كلها تبين أهمية التوصل الى حل لهذه المشكلة من أجل تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الاوسط .

ومن الواضح بالنظر الى تعقد النزاع في الشرق الاوسط ، ان حل المشكلة المحورية في ايجاد تسوية للمسألة الفلسطينية يزداد أهمية كما أن مما له أهميته ممارسة الشعب العربي الفلسطيني لحقه المشروع في تقرير المصير . ان طريقة التوصل الى هذه التسوية واضحة ، انها تقتضي انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ واستعادة حق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك انشاء دولته المستقلة وضمان السيادة والأمن لجميع دول الاقليم . ومثل هذه التسوية لا يمكن أن تتحقق الا على أساس قرارات الجمعية العامة ، شريطة أن يشارك فيها جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني وهو منظمة التحرير الفلسطينية .

ولكن من الواضح أن جميع القرارات الصحيحة التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين بأغلبية ساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، ستبقى دون تطبيق في حين تحظى

السياسات العدوانية الاسرائيلية بالتأييد الشامل العسكى والسياسي من قبل القوى الاستعمارية وخاصة الولايات المتحدة . ان هذا الدعم السياسي يتبين من " الفيتو " الامريكى لى بحوث قضية فلسطين في مجلس الأمن في شهرى آذار / مارس ونيسان / ابريل من هذا العام بموجب القرار ٦٥ / ٣٤ للجمعية العامة .

وقد تبين هذا الدعم عن طريق تصويت الولايات المتحدة ضد القرار الذى أصدره المجتمع الدولي أثناء الدورة الطارئة الاستثنائية السابعة بشأن قضية فلسطين .

وبالإضافة الى ذلك ، من هو المسؤول عن اعتماد القوانين الأساسية المتصلة بالقدس بعد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة ؟ من الذى يشجع اسرائيل على ضم اراضي اخرى ؟ . ومساعدة من استطاعت اسرائيل باستمرار أن توسع من مستوطناتها ذات الصيغة العسكرية في الأراضي المحتلة وان تطرد السكان الأصليين من ديارهم ؟

وهل هناك سياسي وحيد يتحلى بالواقعية اليوم يمكن أن ينكر هذه الحقائق أو أن يعطي ردا غير صحيح على هذه الاسئلة ؟

ومن الواضح ان التوسع الاسرائيلي ما كان له أن يستمر وأن يزدهر لولا توفر الشروط المسبقة من السياسات الامريكية في الشرق الأوسط ولولا اتفاقيات كامب ديفيد .

فهذه الصفقات قد أبرمت دون مشاركة الشعب العربي الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وضد ارادته أن هذه الصفقات تتجاهل الحقوق الوطنية فير القابلة للتصرف ، وتعد المصدر الوحيد للتوتر في المنطقة ، فهذه الصفقات والمفاوضات المنفصلة في إطار ما يسمى بالحكم الذاتي هي المسؤولة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، واليوم يعترف المجتمع الدولي بوضوح أكبر أن الصفقات المنفصلة تؤدي الى طريق مسدود ومصيرها الفشل ، وذلك لأن تلك الصفقات انما هي محاولة لاخفاء وتغطاية الهجمات العدوانية التوسعية الرامية الى فرض الأمر الواقع وتجاهل الرأي العام العالمي بما فيها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ان حكومة بلادى تؤيد المطالب الهيوية للشعب العربي الفلسطيني . ان تشيكوسلوفاكيا تدبب الاحتلال الاسرائيلي المستمر للأراضي العربية ، وحرمان الشعب العربي الفلسطيني من حقوقه ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته الخاصة به . ونحن نعتقد أنه على الأمم المتحدة أن تضع نهاية لهذا الموقف وأن تظهر الحزم ، وأن تطبق على اسرائيل أشد الاجراءات صرامة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك لحملها على الامتثال لارادة المجتمع الدولي .

ان الطريقة التي تطورت بها قضية فلسطين تبيّن أنه رغم إحجام اسرائيل عن وقف جرائمها التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني ، ورغم التأييد الذي تقدمه لها الامبريالية ، فان الكفاح الفلسطيني سيكلل بالنجاح والنصر .

وفي الختام أود أن أؤكد لممثل منظمة التحرير الفلسطينية أن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تعترم مواصلة تعزيز وتعميق علاقات الصداقة المتبادلة مع الشعب الفلسطيني ومع مثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأنها سوف تواصل في المستقبل تأييد الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه فير القابلة للتصرف .

السيد سارى (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : منذ أربعة شهور اجتمعت الجمعية

العامة في دورة استثنائية طارئة لبحث الوضع الخطير الناجم عن عدم تمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار حول التوصيات الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف . ان هذه الدورة الاستثنائية الطارئة التي اشترك فيها عدد من وزراء الخارجية ومنهم وزير خارجية السنغال ، كانت

فرصة أتاحت للمجتمع الدولي ليمبر عن قلقه إزاء عدم التوصل الى حل لمشكلة فلسطين . لقد أكد المجتمع الدولي على ضرورة اتخاذ اجراءات عاجلة وفعالة لدرء الأخطار الشديدة الناجمة عن هذا الوضع . ومن ثم ، فان الجمعية العامة قد اعتمدت القرار ES-7/2 الذي يحتوى على ثلاث مجموعات من التوصيات الخاصة بانسحاب اسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها وتطبيق التوصيات الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه في القابلة للتصرف ، وأخيرا إجراء فعّال يتخذه مجلس الأمن في حالة عدم احترام اسرائيل للتوصيات المذكورة .

وفيما يتعلق بالتوصية الأولى أصبح من الواضح الآن أن الحكومة الاسرائيلية لم تطبقها بعد ، بل على العكس من ذلك فان سلطات تل أبيب لم تتوقف عن احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، لتضفي على هذه الأراضي صفة لا رجعة فيها بتغيير طابع هذه الأراضي وتركيبها السكاني ووضعها القانوني .

ان هذه السياسة تتناقض ومبدأ عدم إكتساب الأراضي بالقوة واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ . فضلا عن ذلك ، فهي مصدر دائم للتوتر والاضطراب في فلسطين ، ومن ثم فهي تشكل عقبة تحول دون التوصل الى حل عادل وسلمي لنزاع الشرق الأوسط .

وفي القرار ٤٦٥ ( ١٩٨٠ ) ، كان مجلس الأمن قد شجب هذه السياسة ودعا اسرائيل الى حل المستوطنات الموجودة حاليا والتوقف عن إنشاء مستوطنات جديدة . الا أن اسرائيل لم تأخذ هذا النداء في الاعتبار بل على العكس من ذلك، اتخذت اجراءات تشريعية تستهدف تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس من جانب واحد .

وأمام هذا الموقف فان المجتمع الدولي حرصا منه على المحافظة على الوضع الخاص لمدينة القدس وابعائها الديني والروحي الفريد قد رد على ذلك بطريقة منطوقية . لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٧٦ ( ١٩٨٠ ) ، حيث أعاد تأكيد ما يلي :

” كل الاجراءات التي فيرت من الطابع الديموقراطي والجغرافي والتاريخي والوضع القانوني لمدينة القدس المقدسة اجراءات باطلة وينبغي الغاؤها بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ” . (قرار مجلس الأمن ٤٧٦ ( ١٩٨٠ ) ، فقرة ٤ )

وفضلا عن ذلك ، فان العديد من البلدان احتجاجا منها وردا على الانتهاكات التي ارتكبتها اسرائيل ضد القانون الدولي قد سحب بعثاته الدبلوماسية من القدس .

هذه الاجراءات تعكس توافق الآراء المتزايد بين دول العالم حول ضرورة اعتماد اجراءات فعّالة للحيلولة دون مواصلة اسرائيل انتهاك القانون الدولي دون رادع .  
ومن وجهة نظر وفد بلادي ، فان المجتمع الدولي يتعيّن عليه أن يتخذ مزيدا من الاجراءات لوقف انتهاك اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب .  
ان المجموعة الثانية من التوصيات التي اتخذتها الجمعية العامة والتي تضمنها القرار ES-7/2 تتعلق بتطبيق التوصيات التي أعدتها لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف . هذه التوصيات التي وافقت الجمعية العامة عليها منذ أربع سنوات تقدم برنامجا واقعيًا ، وعادلا وموضوعيا لتنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف . وحتى الآن لم تطبق هذه التوصيات لأنها قد عوّقت وشكّلت في مجلس الأمن .

وهذا لنا أن نذكر هنا بأن تلك التوصيات قد وافقت عليها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك عدد آخر من البلدان ؟ والأكثر من ذلك ، ان البلدان الغربية من خلال بيانات وإعلانات مواقف مختلفة ، قد أيدت بعض عناصر توصيات الجمعية العامة . وكما نلاحظ ان ، فان المهمة المنوطة بالأمين العام بموجب القرار ES-7/2 تستجيب لأمني الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي .

ولعلكم لاحظتم أيضا ، أن تلك التوصيات جميعها تقوم على أساس روح السلام والعدالة والتفاهم المتبادل ولا تستهدف إطلاقا التشكيك في وجود دولة من دول المنطقة بل على العكس من ذلك فانها تستهدف تهوية المناخ الملائم لانشاء دولة فلسطينية كما نص على ذلك القرار (١٨١ د-٢) ، وانني واثق من أن تلك الدولة سوف تلتزم بمبادئ وأهداف الميثاق .

ومن دواعي الأسف أن نلاحظ كما تشهد على ذلك الوثيقة A/35/618 ، رفض حكومة اسرائيل تطبيق القرار ES-7/2 بحجة ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يمثل الأساس الوحيد المتفق عليه لتسوية يتم التفاوض بشأنها للنزاع بين اسرائيل والعرب . ووفق رأي وفد بلادي ، فان أي تفاوض على مسألة فلسطين ، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في الاشتراك فيه .

ان النتائج التي توصل اليها تقرير الأمين العام ، تحتم علينا النظر الى التوصية الثالثة الواردة في القرار ES-7/2 بشأن اعتماد اجراءات فعالة وفقا للميثاق ، للحفاظ على اسرائيل لتطبيق قرارات الجمعية العامة . وتلك التوصية تتفق تماما مع روح ونص الميثاق ، الذي عهد الى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية لصيانة السلم والأمن الدولي . ومع الأسف ، ففيما يتعلق بمسألة فلسطين ، فان مجلس الأمن لم يتمكن حتى اليوم من اتخاذ قرار بشأن توصيات الجمعية العامة المتصلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ومن الأهمية بمكان أن يبيت المجلس في تلك المسألة الأساسية ، وذلك يمكن أن يتم وخاصة أن مجلس الأمن قد اضطر مؤخرا الى اعتماد اجراءات مشابهة تماما للاجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة في برنامج ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وهذا ينطبق أيضا على القرارين ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) لمجلس الأمن اللذين يعدان تطبيقا



عمليا للتوصيات الواردة في الفقرتين ٧٢ (ج) و ٧٢ (د) من تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

ان وفد بلادي لا يسعه الا أن يرحب بمثل ذلك التطور، ويدعو الدول الأعضاء التي لم تتمكن بعد من تأييد توصيات الجمعية العامة الى اعادة النظر في مواقفها .  
ان مجلس الأمن قد أثبت من خلال اجراءاته الأخيرة ، ان جميع توصيات الجمعية ليست منحازة كما يدعى البعض . ومثل ذلك التطور ينبغي أن يشجع كل من حاول عرقلة اعادة تأكيد مجلس الأمن للحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، على تغيير موقفه واعتماد موقف أكثر ايجابية .

وفيما يتعلق بسياسة انتهاك قرارات الأمم المتحدة ، فان وفد بلادي يرى ان تلك السياسة لا يمكن أن تستمر دون أن يتهدد السلم والأمن الدولي وكذلك سلطة منظمة الأمم المتحدة . وفي هذا الصدد ، يسعدنا أن نلاحظ ان الجمعية العامة ومجلس الأمن يبذلان قصارى جهدهما للحيلولة دون هذا التخلي عن المسؤوليات . وعلى هذا النحو، فان الفقرة (٦) من القرار ٤٧٦ (١٩٨٠) لمجلس الأمن تقول :

” ان يؤكد عزمه في حالة عدم امتثال اسرائيل لهذا القرار على بحث الوسائل العملية

الكفيلة بتطبيق هذا القرار بصورة كاملة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة” .

وفي ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠ طلبت الجمعية العامة في قرارها ES-7/2 من :

” مجلس الأمن في حالة عدم انصياع اسرائيل لأحكام ذلك القرار أن يجتمع لبحث

الوضع ، وبحث امكانية اعتماد مزيد من الاجراءات الفعالة وفقا للفصل السابع من الميثاق ” .

ان اتفاق هذين الجهازين الأساسيين للأمم المتحدة ، ليشهد على خطورة المشكلة القائمة

نتيجة عدم تطبيق دولة عضو لقرارات ومقررات المنظمة الدولية بصورة متعمدة ومنظمة .

ان السنغال الذي أيد دوما سيادة القانون والعدالة في العلاقات الدولية ، يعتبر أن

رفض تطبيق قرارات منظمة الأمم المتحدة ، وكذلك الانتهاكات المدبرة والمنظمة للقانون الدولي ، من

شأنها أن تؤدي الى اللجوء الى القوة ، ولذلك فان الأمل يحدونا في أن الأجهزة المعنية في منظمة

الأمم المتحدة سوف تبحث بالاهتمام اللازم تلك المسألة بغية التوصل الى حل لها .

ان السنغال الذي أيد دائما حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير ، والسيادة الوطنية ، سيؤيد المبادرات التي تستهدف السعي لاعتماد توصيات الجمعية العامة بشأن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، لأن مثل ذلك القرار لو اعتمده مجلس الأمن سيمثل خطوة كبيرة نحو حل مشكلة فلسطين بصورة عادلة ودائمة ، كما انه سيهيئ مناخا أفضل للسلام ، وسوف يحول دون استمرار اسرائيل في انتهاك قرارات الأمم المتحدة . ومع ذلك ، لو أثبت مجلس الأمن ، انه عاجز عن اتخاذ القرارات فلن يتبقى للجمعية العامة الا استخدام السلطات التي يخولها لها الميثاق والقرار ٣٧٧ (ألف) لاعتماد الاجراءات الكفيلة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير فاليلو كان رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التقرير الهام الذي عرضه علينا في مستهل هذه المناقشات . ولقد بات من الملح ومن الضروري بروح من العدالة والنزاهة والشجاعة والتفتح والاحترام والتفاهم المتبادل ، أن نتوصل الى حل عادل ومنصف لمسألة فلسطين ، وعلينا أن نتجاوز الأحكام المسبقة والعواطف . وعلى هذا الأساس يتوقف السلم والاستقرار في تلك المنطقة ، بل وفي العالم كله .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٠